معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر: دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي

د. حمدان رمضان محمد (*) م.م. محمد سعيد حسين (**)

المستخلص:

لقد حظيت دراسة التحديث السياسي بعناية علماء الاجتماع ولاسيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لما أفرزته طبيعة التحول والتبدل السريعين اللذين طرأ على البنى الاجتماعية للمجتمعات البشرية، إذ افرز بدوره اتساعاً وانشطاراً تنظيمياً هائلاً لم تألفْهُ المجتمعات البشرية من قبل بفعل عوامل التغير الاجتماعي المادية وغير المادية والمتمثلة في "التقدم العلمي، والتطور التكنولوجي، والتنمية، والتحديث" مما جعل منها ظاهرة اجتماعية مهمة تستوجب دراستها والتصدي لها، وذلك لمعرفة طبيعتها وأهدافها ووظائفها التي تؤديها في المجتمع الحديث.

وعليه فإن التحديث السياسي حاجة ماسة لظروف المجتمع العراقي وأوضاعه، ومن هذا الجانب ينبغي عدم النظر إلى السياسة التحديثية من خلال ظرفية الحالة المرحلية ومنطلقاتها وإنما يجب اعتمادها كآستراتيجية لبناء دولة عصرية حديثة.

المقدمة:

إن مقتضيات التحديث للمجتمع العراقي تفرض اعتباراتها كحتمية لانطلاق سياسة تحديثية متكاملة الأبعاد والجوانب، ومن زاوية التحديث السياسي المتمثل بسياسة التغير الديمقراطي فإن معطيات هذه السياسة تفضي إلى نتيجة تفيد بأنها ما زالت تبتعد بهذه الدرجة أو تلك عن جوهر عملية التحديث السياسي، وان مسار هذه السياسة أو التجربة يبدو بحاجة إلى مراجعة وتقويم حتى يتم وضعها في سياقها الصحيح ولعل من أولى المهمات في هذا الصعيد هي معرفة المعوقات التي تحول دون الاتساع بهذه العملية، ثم ترصين أسس البناء الديمقراطي، واستكمال جوانبه المؤسسية والإجرائية من اجل تعميق أصول الممارسة الديمقراطية لتصل إلى كامل مدياتها الحقيقية.

ومن هذه المنطلقات يبدو الموضوع الذي نقدمه اليوم بين أيدي المختصين في مجال علم الاجتماع، يمثل في تقديرنا المحاولة الأولى من نوعها لتناول ظاهرة التحديث السياسي ومعوقاته في

* د. حمدان رمضان محمد/جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم علم الاجتماع.

** م. م محمد سعيد حسين، جامعة دهوك/كلية التربية.

المجتمع العراقي المعاصر بشكل منهجي ومنظم، وأرجو أن يكون هذا العمل إسهاماً علمياً متواضعاً في تسليط الضوء على أنماط التحديث الاجتماعي في العراق، آملاً في أن تتبعها دراسات متتالية لأيماننا بضرورة تسخير العلم في خدمة قضايا المجتمع المحلية والقومية.

وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسة، تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبحث، وفي المبحث الثاني أوجزنا مدخلاً نظرياً للتحديث السياسي، أما المبحث الثالث فخصصناه في تحليل معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي، في حين وضحنا في المبحث الرابع بعض المعالجات التي تساعد على إنجاح عملية التحديث السياسي في مجتمعنا، وأخيرا تضمن البحث خاتمة عرضنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها الموضوع.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تعد قضية التحديث السياسي من أهم القضايا التي يعاني منها المجتمع العراقي في حاضره، وذلك بتأثير عوامل خارجية تمثلت في الحرب العدوانية ثم الاحتلال الأمريكي المباشر للبلد، فضلاً عن تأثير عوامل داخلية أهمها الخلخلة التي أصابت قيم معايير المجتمع، مما أثرت في فاعلية النظم الفرعية للمجتمع. وهذه العوامل قد سببت في خلق حالة من عدم الاستقرار، كما أنها أوجدت حالة من التبدل في المكانات الاجتماعية والاقتصادية، في حين تقاطعت المكانة الاقتصادية مع المكانة الاجتماعية في حركتها على سلم التراتب الاجتماعي.

لذا يأتي دور موضوع التحديث السياسي في المجتمع العراقي سبباً لما أفرزته الظروف الضاغطة التي يمر بها المجتمع العراقي من قلق سياسي بدأ يؤثر في أداء الأفراد، ومدى أنشدادهم إلى وطنهم، والتزامهم بالضوابط والقوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية.

إذن فالمسألة الأساسية التي يسعى إليها الباحث هي فهم أفضل للمجتمع، وحركته من خلال بحث يجمع بين التجزيئية والعيانية الشمولية، وذلك للتعرف على العوامل المسببة لتماسكه أو تفككه، ووصولاً إلى اقتراح صيغ يتم فيها الانسجام بين حركة المجتمع وفعل الدولة، ذلك لخلق وسط اجتماعي متجانس يسير نحو أهدافه الأساسية دون أن تكون لذلك آثار سلبية على أفراده من خلال إيجاد آليات قادرة على ضبط حركة المجتمع، وتناغم مسيرة التغير والتطور والتحديث، بما يُمَكّنُ انساق المجتمع الفرعية من استيعاب هذه التغيرات.

ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال عدة تساؤلات تثار، لتشكل قضايا معقدة في بعض الأحيان تخضع للبحث من قبل المهتمين بشؤون السياسة والاجتماع ومن هذه التساؤلات: ما المقصود بالتحديث السياسي؟ وما الأسس والقواعد البنائية التي تستند عليها عملية التحديث السياسي؟ وما مساراته في بناء المجتمع الجديد ونظمه؟ وما المعوقات التي تقف عائقاً أمام المجتمع دون تحديثه؟ وما ابرز الحلول لمعالجتها أو التخفيف من آثارها في المجتمع؟.

ثانياً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في أن موضوعه (التحديث السياسي) لم يأخذ مساره واهتمامه من الدراسة والبحث، لذا ارتأينا ندرس هذا الموضوع لإغناء المكتبة العلمية بهذا الموضوع الجديد من نوعه الذي يرتبط بالبناء الاجتماعي للمجتمع.

وتأتي أهمية الموضوع أيضاً لتعلقه بشكل مباشر بمسيرة المجتمع، وقدرته على احتواء حاضره في ضوء ماضيه، وتحقيق رفاهية الفرد، وحريته الفكرية وارتباطاته الاجتماعية، ووضع التصورات المستقبلية، التي تمثل أهداف المجتمع في تحقيق رفاهية أبنائه وسعادتهم، كما انه يرتبط بأنساق المجتمع ونظمه الفرعية، وفاعلية كل منها وقدرته على ضبط السلوك العام، وتحقيق الرغبات العامة لأفراد المجتمع دون خروج على قيم المجتمع ومعاييره وأعرافه وعاداته وتقاليده إلا بما تسمح به حركة التطور والتغير الاجتماعي.

كما دفعنا إلى الاهتمام بدراسة هذا الموضوع، ندرة الدراسات ذات الرؤية الاجتماعية، في تحليل التحديث السياسي في المجتمع العراقي، فضلاً عن أهمية هذا الموضوع في بناء المجتمع وتقدمه؛ لان التحديث يهدف إلى إيجاد السبل، والصيغ الكفيلة بتقدم المجتمع ونهضته في المجالات والميادين المختلفة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يروم البحث إلى معرفة عدة أهداف منها:

١. معرفة ماهية الإطار العام للتحديث السياسي في المجتمع.
٢. معرفة ماهية الأسس والقواعد البنائية التي يستند إليها التحديث السياسي في المجتمع.
٣. معرفة ماهية مسارات التحديث السياسي في بناء المجتمع الجديد ونظمه.
٤. تسليط الضوء على بعض معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر.
٥. تقديم بعض المقترحات لمعالجة مشكلة التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر.

رابعاً: تحديد المفاهيم العلمية:

١ – المعوق:

يعرف المعوق بأنه الحاجز المادي الذي يحول دون تحقيق الهدف، ولكن ذلك لا يعني أن العوائق المادية هي الأساس، ولكن العوائق الاجتماعية والثقافية تكون في اغلب الأحيان مهمة، إذ تظهر بجانب المعوقات المادية اتجاهات سلوكية نابعة من القيم والمعايير والأعراف التي تحدد سلوك الأفراد في استقلال الوسائل المادية المتوافرة واستثمارها [١].

ويعرف المعوق أيضاً بـ " انه أي شيء يعترض طريق التقدم انسداداً أكان أم عقبة ومن أي نوع تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة " [٢].

ويذهب "هورنبي" في تعريفه للمعوقات " إنها أي شيء في الطريق يوقف عملية التقدم ويجعلها صعبة " [٣].

وأما تعريفنا الإجرائي للمعوقات:

فهي المتغيرات أو العوامل السياسية أو الثقافية والاجتماعية وتمثل عقبات أو صعوبات تعترض عملية التنمية المجتمعية من خلال تحديد سلوك أفراد المجتمع في الإسهام في عملية بنائه التنموية ضمن احتلالهم أدواراً تنموية في المجتمع، وخاصة السياسية ووصولهم إلى مواقع اتخاذ القرار ومشاركتهم في الحياة العامة والحياة السياسية.

٢- التحديث السياسي:

المعنى اللغوي للتحديث، أن ندفع الحياة في شيء قديم، ليصبح مأخوذاً به "عصرياً"[٤]، والتحديث (Modernization) كلمة مشتقة من الحداثة (حدث شيء أي جعله حديثاً)، ومعناها التجديد (Bringing up to Date)[٥]، والتحديث ظاهرة متطورة، تناولها العلماء في منطلقات مختلفة، فعلماء الاجتماع يركزون على الأداء التفصيلي الذي يميز المجتمعات الحديثة، والعناية بالتفاصيل التي تحدث داخل البنية الاجتماعية أثناء ظهور مؤسسات اجتماعية جديدة، في حين تناوله علماء السياسة من جانب عملية بناء الدولة وأجهزتها والصعوبات التي تعترض مسارها التحديثي[٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم التحديث السياسي ظهر في عام ١٩٥٠ عندما ابتدأ العلماء باستخدام مفهوم التحديث[٧]، فقد عبر (لوسيان بأي L.PY) وزملاؤه عن مفهوم التحديث السياسي من خلال المعنى الذي ينطوي عليه هذا المفهوم وهي التحولات السياسية التي شهدتها أوربا منذ

عصر النهضة، وهذه التحولات تعبر عن مجموعة من الخصائص أو السمات الأساسية التي تميز التحديث السياسي ومنها:

أ. اتجاه العام نحو المساواة، الذي ينتج تساوي الفرص للمشاركة في السياسة والتنافس حول المناصب الحكومية.

ب. قدرة النظام السياسي على صياغة السياسات وتنفيذها.

ج. التباين والتخصص في الوظائف السياسية، شريطة أن لا يحدث ذلك على حساب التكامل.

د. التحول العلماني للعملية السياسية، أي فصل السياسة عن الأهداف الدينية وتأثيرها [٨].

في حين يشير (دود Dood) أن التحديث السياسي "عملية تغيير عامة في المجال السياسي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجالات الأخرى للمجتمع بحيث تحقق التوسع والمركزية في القوة الحكومية، والتخصص والتباين في الوظائف والبناءات السياسية، وتزايد المشاركة الشعبية في السياسة، وتزايد التوحد والارتباط الشعبي بالنظام السياسي" [٩].

كذلك يعرف (د. حسين علوان) التحديث السياسي " بأنه الوجه الرئيسي لعملية التحديث، على بنى ومؤسسات المجتمع السياسية، ويستهدف تنمية المؤسسات السياسية، ورفع قدراتها وزيادة فاعليتها لمواكبة التطورات المجتمعية، ولاسيما نمو القوة الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية التي تظهر جراء عملية التعبئة الاجتماعية المرافقة لعملية التحديث والصراع بين القوى التقليدية والقوى التحديثية " [١٠].

ويعرف البعض التحديث السياسي "على انه وصف تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية وفقاً للمعايير والمستويات المتوقعة للدولة القومية الحديثة" [١١].

في حين عرف (هانتجتون Samuel Phuntington) التحديث السياسي "بأنه عملية ترشيد السلطة والتمايز في الأبنية واتساع المشاركة السياسية، الذي قد يؤدي أو لا يؤدي في نظره إلى الانحلال السياسي"[١٢].

أما تعريفنا الإجرائي للتحديث السياسي:

فهو يعني نمو البناء السياسي من خلال نمو وتوسع الأنشطة السياسية والتشريعية والإدارية على المستوى الوطني، واستبدال أنماط السلطة المبنية على الولاءات التقليدية، مثل السلطنات والمشيخات ورؤساء القبائل المحلية بنظام عقلاني قانوني عصري مقترن بحكومة قومية ديمقراطية.

المبحث الثاني
مدخل نظري للتحديث السياسي

التحديث السياسي مصطلح مركب من مفهومين: الأول، مفهوم التحديث، والثاني مفهوم سياسي، ويقصد بالتحديث بصفة عامة في أوسع معانيه الانتقال من وضع إلى آخر على وفق معيار معين، وبوصفه السياسي هو التغير الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، إذن فمفهوم التحديث السياسي له علاقة بجوانب الحياة السياسية كافة، ونظراً للتنوع الكبير في أنماط النظم السياسية التي يعرفها المجتمع المعاصر سواء من ناحية التنظيم، أو العلاقات والأهداف التي يسعى إليها كل نظام كان طبيعياً أن ينعكس ذلك التنوع على الاتجاهات التي تناولت دراسة التحديث السياسي وأبعاده [١٣].

وتكشف الدراسات المعاصرة في الفكر السياسي الحديث عن اتجاهين رئيسين في دراسة التحديث السياسي.

أولاً: الاتجاه الليبرالي:

ينطلق في شرحه لمفهوم التحديث عن القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، إذ أن الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، من خلال:

١. ساع مركزية السلطة الحكومية، والتمايز والتخصص اللاحق للأبنية والوظائف السياسية.
٢. المشاركة الشعبية المتزايدة، التي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص.
٣. الوحدة القومية ودمج الأفراد بصورة متزايدة في النظام السياسي وربطهم عاطفيا به [١٤].

ثانيا: الاتجاه الماركسي:

ينطلق من اتجاه مغاير في شرحه لمفهوم التحديث السياسي، فهو ينبع من الفلسفة الماركسية التي نرى أن الطريق الوحيد لعملية التحديث السياسي هو الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة، ويؤكد الماركسيون على إنهم لا يسعون إلى التحديث السياسي والاقتصادي فحسب، بل إلى تحديث طبيعة الإنسان، وإيجاد دور قيادي له في عملية التغيير، والتحديث السياسي الذي شهدته الدول الاشتراكية هو الثورة الشاملة التي تسعى إلى تغيير خريطة المجتمع تغييراً جذرياً، أي أن نقطة البدء

هي إجراء التحديث في البناء التنظيمي للدولة، ثم متابعة التحديث بالتوعية والتحديث الثقافي تحت قيادة الحزب الشيوعي(١٥).

وإذا كان التحديث السياسي قد اخذ في الدول الغربية اتجاهاً يختلف عنه في الدول الاشتراكية، فإنه في الدول النامية يختلف كثيراً عن هذين الاتجاهين، وكثيراً ما تأتي التغيرات فجائية وسريعة ومنقطعة، وترتبط هذه التغيرات بتغير القيادات، وبانتكاسات تعترض هذه الدول " كالهزائم في الحروب "، أو الانقلاب ولعل ذلك يجعل التغيرات تأخذ شكلاً منقطعاً ولا تمس جذور المجتمع، فتظل تغيرات سطحية أو تطوراً بطيئاً لا يساير متطلبات التنمية وما تحمله من تحديات للدول النامية، ولاسيما إن هذه الدول تشهد تغييرات غير متوازنة، إذ لا تتم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمعدل نفسه، وكل هذا يشير إلى خصوصية التحديث السياسي في الدول النامية. وعلى الرغم من الاتفاق العام حول وجود اتجاهين في دراسة التحديث السياسي، إلا أن الكتاب السياسيين ذهبوا إلى اتجاهات متعددة في دراستهم للتحديث السياسي في المجتمعات المختلفة (١٦).

فقد عالج (روم) التحديث السياسي انطلاقاً من العوامل التي تحدث التغير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والدستورية ٠٠٠٠ الخ، وهذه العوامل جميعاً تؤدي بدورها إلى حدوث تحديث سياسي، وبذلك يصبح التحديث هو " عملية صنع السياسة العامة التي تتأثر بالتحولات المادية والاجتماعية، وتفاعل الساسة والمؤسسات السياسية والأفكار مع العالم المحيط بهم (١٧).

وهناك من الباحثين مثل (كارل دويتش) حاول دراسة التحديث السياسي داخل المجتمعات من حيث مصدر التغير الذي قد يكون داخلياً، نتيجة الصراع أو خارجياً نتيجة تحديات خارجية، أو نتيجةً لاحتكاك ثقافي بثقافات مختلفة، كذلك حاول دراسة التحديث السياسي من زاوية دينامية انتشار التحديدات كأن تبدأ من الحضر إلى الريف، أو من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، أو من العاصمة إلى الأقاليم(١٨).

وقد يحدث التحول السياسي بفعل وصول حزب إلى مصاف السلطة بالأساليب المشروعة، ويحاول تطبيق برنامجه الذي يختلف عن برنامج الحزب السابق، وقد يكون التحديث السياسي ناجماً من تزايد حركة التعليم، واتساع نطاق التصنيع والتحضر(١٩).

وحاول البعض الآخر مثل (ليدز) توضيح الأسباب التي تؤدي إلى التحديث السياسي، وهذه الأسباب تتمثل في(٢٠):-

١. التكنولوجيا والعلم والتصنيع.
٢. مراحل الاضطراب السياسي والاجتماعي، مثل الحروب الأهلية والدولية والأزمات.
٣. الأفراد الحركيون، وهم الأشخاص الذين يملكون نفوذاً أساسياً وقوة سياسية، ويرغبون في التحديث.

٤. الاتجاهات، فالمجتمعات التي تؤكد على الإنجاز يكون أفرادها أكثر تقبلاً للتحديث، مقارنة بالمجتمعات التي لا تؤكد على الإنجاز، ومن ثَمَّ يسعى أفرادها للحفاظ على الوضع الراهن.
٥. المثل العليا والأهداف التي تطرحها الأيديولوجيات السائدة في مجتمعٍ ما، التي قد تكون ذات أساس ديني (مثل الإسلام والمسيحية) أو وضعي (مثل الديمقراطية والاشتراكية والماركسية).

ويرى (ليدز) أيضا أن التحديث السياسي يتضمن تفاعلاً بين نوعين من القوى[٢١]:

أولا: القوى الدافعة للتحديث:

وهي القوى التي تقوم بالعمل السياسي مباشرة داعية إلى التحديث، وتتمثل هذه القوى بالأفراد والجماعات والأحزاب السياسية والمنظمات وغيرها، ويأخذ العمل السياسي ثلاثة أشكال:

١. شكل دستوري، ويكون من خلال قنوات النفوذ المقبولة في المجتمع، مثل البرلمانات والمؤسسات السياسية، والإعلام.
٢. شكل مباشر غير عنيف، ويأخذ أشكالاً تتدرج من القيام بنشاط على المستوى المحلي إلى القيام باحتجاج على المستوى القومي.
٣. شكل مباشر عنيف، إذا لا توجد قنوات دستورية للتعبير، وتسد كل المسالك السلمية للتفاوض، ويصبح العنف هو الحل الوحيد.

ثانيا: القوى المعارضة للتحديث:

هي القوى التي تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن من خلال عمليتي المساومة والتوفيق، وتؤدي إلى حلول محافظة، وهذه القوى هي:

١. أعضاء الطبقة الحاكمة، فهم يرون أن مصالحهم في الغالب يحميها النظام القائم الذي أَمَّنَ لهم الوصول إلى السلطة في الماضي واستمرارها.
٢. الموظفون الإداريون الذين يرون أن مهمة التحديث تدخل في اختصاص الحكومة بحكم مسؤوليتها الاجتماعية، وان هذا التحديث يجب أن يتم من خلال القوانين والمؤسسات القائمة.
٣. الاتجاهات السياسية التي تؤكد على التطور التدريجي البطيء [٢٢].

ويتناول (ديفيد ايستود) التحديث في النظام السياسي من منظور فكرة النظام وتحليل النظم، ويرى أن النظام السياسي هو مجموعة من التفاعلات التي تتم من خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم، وتشير هذه العملية إلى أن النظام السياسي كدائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات وتقوم التغذية الاسترجاعية بمهمة الربط بين المدخلات والمخرجات، ولكن النظام السياسي لا يستجيب إلى كل المطالب التي تواجهه، بل يقوم بعملية اختبار لهذه

المطالب. وإذا ازداد حجم هذه المطالب يحدث نوعاً من عدم التوازن بين مدخلات النظام السياسي وقدراته إذ تؤدي إلى عجز النظام عن الاستجابة إليها، الأمر الذي يؤدي إلى توتر سياسي قد يصل إلى حد العنف، وانقطاع قنوات الاتصال السياسي [٢٣].

ويميز آخرون بين حجم التحديث ومداه واتجاهه، فيفرقون بين التغيرات العميقة أو ذات التأثير المهم وتلك الفرعية والثانوية، وبين التغيرات طويلة المدى، والتغيرات قصيرة المدى، وبين التغيرات التي تؤدي إلى تغير البنية، وبين التغيرات التي تؤدي إلى المحافظة على البنية[٢٤].

وأخيراً هناك من الكتاب من عُني بنتائج التحديث السياسي خاصة ذلك النوع الناجم من التعبئة السياسية، وقد يؤدي التحديث إلى تبديل في النخب والقوى السياسية والاقتصادية التي تسهم في تشكل القرارات العليا، ونوعية الفئات التي تدهور قوتهم السياسية – مثل النخب التقليدية، وكبار ملاك الأرض في بعض الدول، ونوعية الفئات الراغبة في المشاركة السياسية سواء على مستوى صناعة القرارات، أم تشكيل هذه القرارات من خلال تنظيمات حزبية، أم جماعات مصلحة أم على مستوى المشاركة في الانتخابات، أو المشاركة بالرأي والنقد، وهذا يعني ان التحديث السياسي قد يحد في خريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى المجتمع[٢٥].

وان هدف التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فعاليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها، إن التغير الذي يستلزمه التحديث يتم عن طريق القنوات السياسية التي تنظمه، وتضبط حركته وترعاه وتنسق بين مساراته، وبهذا فان التحديث السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، ومختلف التغيرات النفسية والاجتماعية الأخرى[٢٦].

ولهذا السبب نرى أن قدرات الأجهزة الحكومية لمختلف تخصصاتها لابد لها من أن تطور حتى تتمكن من التعامل مع المهام والواجبات المتضمنة في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولهذا فانه يمكن القول إن التحديث السياسي تميز بثلاث سمات هي:

١. تعزيز سلطة الدولة المركزية مع اضفاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية (القبلية – و الأسرية – وسلطة رجال الدين) وقوتها.
٢. دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوظائف بوضوح.
٣. زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل [٢٧].

ويستلزم التحديث السياسي بالضرورة إجراء تحولات مهمة في مركز أو مراكز السلطة في المجتمع. إن زعماء القبائل والعشائر ورموز الجماعات الاثنية والعناصر التي تمثل مصادر السلطات التقليدية

في المجتمع تحل محلها في غضون عمليات التحديث السياسي، قيادات وعناصر أخرى تتسم بالعلمانية والولاء للسلطة القومية [٢٨].

ويتميز النظام السياسي المحدث بدرجة عالية من التعقيد والتخصص الوظيفي، إذ يواجه هذا النظام في الغالب مهاماً مختلفة ومتعددة، وتكون عملية اتخاذ القرارات الرسمية عادة لإنجاز مهمات محدودة ومعقدة. على أن أهم جوانب التحديث هو ما يتعلق بالتحولات الضرورية الواجب تحققها في الاتجاهات الشعبية بهدف زيادة درجة المشاركة والوعي السياسي لدى الجماهير.

إن هذه المشاركة يمكن أن تتم في إطار الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح التي تقوم بهذه الحالة بدور الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية هذه المشاركة لابد من أن يسبقها بالضرورة زيادة فعالية المؤسسات والأجهزة السياسية وتخصصها[٢٩].

وعليه هناك العديد من الأدوات أو القوى التي تؤدي دوراً مهماً في إحداث عملية التحديث السياسي في المجتمعات النامية، واهم هذه الأدوات هي الأحزاب السياسية والجيش، والنخبة السياسية، والبيروقراطية [٣٠].

ومن هذا العرض للاتجاهات المختلفة التي تناولت مفهوم التحديث السياسي تبرز لنا الأمور الآتية:

١. التحديث السياسي ظاهرة عامة دائمة في كل المجتمعات البشرية، إذ إن كل النظم السياسية تخضع للتحديث السياسي، ومن ثم فان كل هذه النظم في دينامية مستمرة.
٢. التحديث السياسي ظاهرة شاملة ويقصد بهذا الشمول أنها ظاهرة لها أبعادها وآثارها المتعددة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.
٣. التحديث السياسي ظاهرة حيادية، بمعنى أنها ظاهرة ذات اتجاه واحد تتضمن التقدم والتطور ولا تؤدي إلى التدهور والانهيار.
٤. قد يحدث التحديث السياسي في الأبنية السياسية وغير السياسية وفي القيم والأفكار والأيديولوجيات والمعتقدات والاتجاهات والنخب والسلوك السياسي.
٥. يأخذ التحديث عدداً من الأشكال والصور المختلفة باختلاف المجتمعات، فقد يكون تلقائياً، أو قد يكون مخططاً، أو قد يكون محدداً أو شاملاً، أو قد يكون تدريجياً أو فجائياً.
٦. يطرح التحديث السياسي آثاراً تختلف من حيث مداها الزمني وحجمها وشدة كثافتها تبعاً لشدة التغير وسرعته وعمقه.

المبحث الثالث

معوقات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر

إن الظاهرة الاجتماعية تسهم في صياغة الفعل السياسي، إذ أن من أهم ما يحتاجه الممارس للسياسة (حزب، أو جماعة، أو فرد) في أي بلد، هو المعرفة الدقيقة بمختلف العلاقات الاجتماعية في المجتمع –ميدان الممارسة– ذلك أن العمل السياسي سيظل ناقصاً ، ودون المستوى المطلوب، ما لم يكن صاحبه على معرفة جيدة بطبيعة الساحة التي يتحرك داخلها، وفي هذا الإطار يكون من الضروري القيام بدراسة شاملة ومعمقة لجميع الظواهر السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع قبيل الإقدام على تعاطي الممارسة السياسية [٣١].

وعلى الرغم من ترسيخ هذه البديهيات في الوعي السياسي لدى البعض، فإننا نلاحظ أن الممارسة السياسية في العراق مرت بمراحل مختلفة في العهد الملكي والجمهوري لم تبرح مكانها منذ الاستقلال وحتى احتلال القوات الأمريكية بل زادت الطين بله كما يقول المثل، فلماذا هذا الركود؟ وهل يعود الأمر إلى أن هذا المجتمع قريب عهد بظاهرة الدولة؟ أم يعود إلى طبيعة الممارسة السياسية؟ أم يعود إلى مجموعة عوامل وقوى ومتغيرات جديدة طرأ على المجتمع، لعلى أبرزها الاحتلال الأمريكي للبلد، والأحزاب، والتيارات السياسية التي دخلت البلد مع المحتل والتدخلات الإقليمية في الشأن العراقي؟

وفيما يأتي نوضح ابرز تلك المعوقات:

أولا: المعوقات الدستورية:

يشير الدستور بصفة عامة إلى مجموعة القواعد القانونية التي تُبين شكل نظام الحكم، وتكوين السلطان وحقوق الأفراد وواجباتهم[٣٢]. والدستور كذلك يعني مجموعة خيارات ورؤىً للقيادة السياسية القابضة على السلطة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن الوثيقة الدستورية لابد لها من مرحلة تاريخية تشكل انعكاساً واضحاً للحياة في مختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية [٣٣].

وللوقوف على أوضاع المجتمعات السياسية، والتطورات التي تمر بها فإن أدق زاوية يمكن النظر من خلالها لواقع هذه المجتمعات هي الوثائق الدستورية التي كانت سائدة فيها في مدة زمنية محددة، والعراق دولة جمهورية شهدت دساتير عدة، فقد صدر في عام ١٩٢٥ أول دستور الذي سمي بـ (قانون الأساس العراقي) وعلى الرغم من إجراء تعديلين عليه في عامي ١٩٢٥/١٩٤٣ إلا انه بقى

هو الدستور السائد طيلة العهد الملكي دون أي تغيير أساسي عليه يؤثر في طبيعة نظام الحكم السائد آنذاك.

ودستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ الذي يعد أول دستور للجمهورية العراقية بعد إلغاء المملكة العراقية ليكون هذا الدستور، ليس فاصلاً بين نظامين الأول ملكي والثاني جمهوري فحسب، بل أضحت المرحلة التي أعقبته، وكأنها حقبة تاريخية أخرى تختلف بسماتها عن الحقبة التي سبقتها، فطبيعة الحكم متغيرة بتغير المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع [٣٤].

وعلى الرغم من صدور ثلاثة دساتير (١٩٦٣، ١٩٦٤) جديدة أعقبته الغيّ بعضها في ظل النظام الجمهوري إلا أن طبيعة هذه الدساتير تكاد تكون ذات طبيعة متقاربة من حيث الشكل، وعلى الرغم من بعض الفروقات في توصيف المؤسسات السياسية والدستورية مثل مرحلة تدريج سياسي طبيعي للتغيير الذي سجله في نواحٍ مختلفة.

ودساتير أعوام (١٩٦٨/١٩٧٠/١٩٩٠) الصادرة في ظل ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ التي نشرت إقامة نظام ثوري، دساتير معبرة عن طبيعة المراحل التي مرت بها الثورة بقيادة حزب البعث في ذلك الوقت كحلقات متسلسلة للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ظلها، فكان دستور ٢١/ أيلول/١٩٦٨ الذي ألغى بموجبه الدستور السابق، دستوراً مؤقتاً كان الغرض منه تثبيت قواعد الحكم، وتنظيم علاقة الفرد والمجتمع.

ويأتي دستور عام (١٩٧٠) المؤقت تعبيراً عن استكمال وترسيخ أسس الحكم الثوري بعد حصول الكثير من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المرحلة الأولى من مراحل التطور الثوري، استمراراً في استكمال البناء الثوري خلال المرحلة الانتقالية من تطورها في مرحلتها اللاحقة [٣٥].

إن وضع أول مشروع للدستور الدائم للبلاد بالطرائق الديمقراطية التقليدية التي تؤمن مساهمة أبناء الشعب كافة في إبداء رأيهم في الدستور كان المزمع إقامته باسم (دستور جمهورية العراق). إلا أن تلبية هذا الأمر كان يستدعي بناء مقومات الديمقراطية في البلاد أولاً، وعندما قاربت السلطة القائمة آنذاك في بناء هذه المقومات وانبثق المجلس الوطني وهو أول مؤسسة تمثيلية تقوم في العراق فرضت على العراق حرباً عدوانية من إيران استمرت ثماني سنوات في ذلك الوقت مما أدى إلى تأجيل إنجاز هذا الدستور في تلك الفترة وبعد نهاية تلك الحرب كانت ظروف ما بعد الثاني من آب ١٩٩٠والعدوان الثلاثيني والحصار الاقتصادي الذي فرضته على البلاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مما أدى بالنهاية إلى إسقاط نظام حكم البعث في ٢٠٠٣/٤/٩ مما أدى إلى عدم تطبيق ذلك المشروع الدستوري في العراق فضلاً من ما رافقه من بعض الأخطاء وعدم الوضوح والدقة في نشر الدستور في تلك الحقبة الزمنية [٣٦].

إذ أدت تلك الأحداث إلى تسارع قوات الاحتلال الأمريكي استغلال فترة فراغ السلطة إلى إصدار بعض القوانين والتشريعات من حاكمها المدني في بغداد لغرض تسير أمور الدولة العراقية، ولكن بعد سنتين من الاحتلال ظهر دستور جديد للعراق يسمح بالتعددية السياسية بعد غياب طويل من التعددية الحزبية، عرفت من خلاله مرحلتان سياسيتان هما: مرحلة النظام الانتقالي (مجلس الحكم)، ومرحلة الانتخابات، بحسب تعبير بعض الدارسين، إلا أن هذا الدستور ظل دائماً عائقاً أمام المشاركة السياسية بصورة فعالة، نظراً لتكريسه السلطة لصالح الجهاز التنفيذي في الدولة لدرجة أن الدارس لهذا الدستور الأخير يخرج بنتيجة مفادها أن صلاحيات الدستور لا تخدم إلا شرائح معينة في المجتمع، منها مصالح المحتل الأمريكي التي تكاد تتجاوز في تعدادها وتشعبها الصلاحيات التي جرت العادة على منحها للقائمين على الهرم السياسي في البلاد ذات الدساتير الديمقراطية. وهذا ما يتطلب في نظرنا إعادة النظر في هذه الصلاحيات (تعديل الدستور) فضلاً عن التغيرات الكثيرة في الدستور فيما يتعلق بالوطن وتقاسم الثروات وإصدار الجنسية الفدرالية وغيرها حتى ينسجم هذا الدستور مع متطلبات المرحلة الراهنة، التي تستدعي ضرورة التشاور والتنسيق في العديد من القضايا ذات الصلة الوثيقة بالمصلحة العامة للوطن بين الجهاز التنفيذي، والعناصر السياسية الوطنية الأخرى، حتى يمكن ان نجاوز أخطاء الماضي.

ثانيا: المعوقات الاجتماعية:

إن السياسة تختلف مفهوماً وممارسة، وتختلف طبيعتها بحسب المجتمعات والظروف التي توجد فيها والتحديات التي تتعرض لها، وفي اعتقادي أن مفهوم السياسة لا يزال غير واضح لدينا ذلك أن مجتمعنا لا يفرق في الغالب بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، كما أن الغلبة فيه تكون دائماً للاجتماعي على حساب السياسي [٣٧].

ولعل سبب ذلك يعود إلى جملة من الظواهر الاجتماعية ترسخت في الوعي الجماعي لشعبنا وهي تفعل فعلها المباشر، ومن بين هذه الظواهر ظاهرة الولاءات الجزئية بالولاءات القبلية والطائفية والعرفية والمصلحية... الخ كظاهرة اجتماعية، تسود الكثير من بلدان العالم الثالث، وتشكل عائقاً أمام الممارسة السياسية، فالفرد في المجتمعات القبلية يكون مقسم الولاء بين انتماءين (قبلي وسياسي)، وهذه الازدواجية النكرة تسبب الكثير من الحرج لصالحها، كما تحول دون ممارسة سياسية واعية تستمد مرجعيتها من المبادئ والأفكار السليمة والتجارب الناجحة.

إن ظاهرة الدولة في العراق كتعبير قانوني سياسي ظاهرة حديثة النشأة، ونظرة متفحصة من العلاقة بين الدولة والمجتمع تظهر بجلاء سيطرة المجتمع على الدولة، وهيمنة المجتمع القبلي على

كيانها، لقد حاول كثير من الساسة والمثقفين العراقيين عبر التاريخ العراقي تنمية وعي وطني يساعد على تجاوز القبيلة ويرفع من شأن الدولة [٣٨].

إن غلبة المرجعية القبلية على منطق السياسة لا تنسحب على العراق فقط، بل تتعداها إلى شقيقاتها من الدول العربية التي لا زالت تفتقر إلى القدرة الكافية لتحمل التعددية الديمقراطية بسبب عدم انصهار "التعددات العصبية" في بودقة الدولة والمجتمع الحديثين، إذ أن "التعددية البدائية" سرعان ما تطغى على التعددية السياسية الحديثة، مما يؤدي إلى الفوضى وحتى إلى التناحر الدموي [٣٩].

والحقيقة أن القبيلة تم تنسيبها في العديد من البلدان العربية، وأصبحت السياسة تستلهم أطروحتها من الفكر القبلي، وظهر ما يعرف في حقل الدراسات السياسية بمصطلح القبيلة بوصفها معطىً سياسياً، كما يلاحظ تعاظم دور القبيلة السياسي مع الشروع في الإصلاحات السياسية الجديدة، وعلى الرغم من المحاربة العلنية للقبيلة فهي محمية من الزعامات التقليدية، وعلى الرغم أيضاً من مهاجمة المثقفين العراقيين لظاهرة تسييس القبيلة، إلا أن أكثرهم متفق على أن للقبيلة مزايا اجتماعية واقتصادية، تبرر الاعتراف لها بحق الحياة [٤٠].

إن النُخَبَ السياسية لم تكن جادة في يوم من الأيام في محاربتها لظاهرة القبلية، ولم تتجاوز أساليبها وتقنيات عملها. ويتجلى ذلك على مستوى التمثيل عند مباشرة العمل الميداني، كما يتجلى أكثر على مستوى آليات حل النزاعات. وعلى الرغم من استعمال الظاهرة القبلية في العراق لفترات معينة، فقد بقيت محدودة التأثير في ما يخص العنف الذي يؤدي إلى انهيار الدولة، أو تخبطها في أزمات حادة على النمط في بعض البلدان العربية، وظلت القبيلة في العراق منذ نشأة الدولة الوطنية والى يومنا هذا مسلحة.

ومهما يقال عن مركز القبيلة في النظام السياسي العراقي، لا يمكن بأي حال من الأحوال إخراج العراق من دائرة ما سمّاه المفكر المغربي محمد عابد الجابري دولة "المؤسسة العشائرية"، إذ ينسحب هذا الوصف في نظري إلى معظم البلدان العربية ونلاحظ بروز دورها بشكل كبير في العراق اليوم الذي يتعزز فيه دور القبيلة والعشيرة والطائفية يوماً بعد يوم. وعلى الرغم من أن الإصلاحات السياسية التي جاء بها منعطف التحول الديمقراطي قد ادخل الممارسة السياسية العراقية عالم الحداثة، لكن ظلت السياسة على الرغم من تطور الأحداث تتخبط في اسار القبيلة ما دفع بعض الدارسين إلى إطلاق تسمية الديمقراطية الطائفية القبلية العشائرية القومية على التجربة العراقية [٤١].

لقد أسهمت الممارسة القبلية في تدهور الإدارة وعرقلة مشروع تحديثها، ولم تستطع السلطات السياسية منذ الاستقلال، وحتى اليوم أن تمنع الممارسة القبلية من الولوج إلى رحاب الإدارة مما دفع البعض إلى القول عندما احتل الأمريكان العراق انه لم تبقَ هناك إدارة فكل ما هو موجود مجرد

أحزاب، لذا ظلت القبيلة هي سيدة الموقف بحكم أن الدولة في العراق ليس لها منافع توزعها على المجتمع وتسمح لها بإمكانية السيطرة على النشاط السياسي، لذا أصبحت القبيلة أكثر حظاً وقوة من الدولة في منافستهما على كسب ولاء أفراد المجتمع.

ولكن ظل الولاء للدولة مرتبطاً بالقدرة على انتزاع عقود هذه الأخيرة وحيث أن الاستفادة محدودة، وظلت نسبة الموالين للدولة رغم محدودية الاستفادة اقل من نسبة الموالين للقبيلة، وقد أدركت السلطة السياسية ذلك فقامت باحتضان مشايخ القبائل التي تعد ضمان ولاء الاتباع، وتجلى احتضان الدولة في منح الامتيازات الاقتصادية، وفضلت شراء الولاء على القمع والبطش بهؤلاء، لان المسؤولين السياسيين يدركون أن كل معركة تخوضها الدولة في العراق ضد القبيلة ستكون خاسرة وتربح القبيلة المعركة، فكان الإذعان ثمناً للولاء، والمداراة أسلوباً مستساغاً ومحمود النتيجة [٤٢].

وبقيت الممارسة السياسة في ظل المجتمع القبلي تسير داخل الكثير من المنعرجات الصعبة، ولن توفق في أن تصبح ذات شأن في الحياة العاملة للبلد، كما أن كل ممارسة انحصرت بين ما هو قبلي، وما هو سياسي حكم عليها بالفشل، وسيظل الفشل سمة غالبة على جميع الممارسات السياسية في العراق، ما لم ينشأ وعي يتجاوز في فهمه للممارسة السياسية الروابط القبلية، يساعد على تفكك البنى العضوية.

وتعد القبيلة من ابرز مظاهر التردي الاجتماعي، فهي تدفع السياسيين إلى الاحتماء بدوائر عصبياتهم التقليدية بوصفها الأكثر قدرة على توفير الحماية الأمنية، وإيجاد بالثقة والاطمئنان [٤٣].

إن ظاهرة الاحتماء بالمؤسسة القبلية قديمة عند العراقيين، أما الاحتماء بالدولة كوحدة قانونية أو سلطة تربط الحاكمين بالمحكومين فهي حديثة، لذا فالسائد هو ظاهرة عدم الإيمان بمفهوم الدولة وهي ظاهرة لها جذور تاريخية، لان الدولة في خيال العراقيين قبل مرحلة الاستقلال نظام استعماري، أما القبيلة فهي نظام وطني.

إن اصطدام الدولة بالقبيلة لم يحدث عبر تاريخنا السياسي، بل كانت الدولة دائماً تساعد القبيلة، وكانت القبيلة تتحايل على الدولة، واستمرت هذه الظاهرة من بداية القرن العشرين حتى نهايته. ففي عهد الإدارة الاستعمارية كانت الدولة تمارس السياسة من خلال القبيلة، أما في ظل الدولة الوطنية فقد انقلبت الآية حيث أصبحت القبيلة تمارس السياسة من خلال الدولة.

ويلحظ أن السلطة السياسية بدأت في التسعينات تتعامل مع الظاهرة القبلية بشكل مباشر، بعد أن استطاعت القبيلة فرض نفسها كواقع لا يمكن تجاوزه، وتسلمت بآليات حديثة استمدتها من النظم السياسية المعاصرة، ولعب أفرادها دوراً كبيراً في نقل الأنموذج الأمثل لصالح كسب السباق على الرهان القبلي [٤٤].

أما الأداء السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي فما زال حتى الآن يتخبط في مأزق إقامة التوازن أو التطابق ما بين القبيلة والطائفية والعرقية، وكل ما عداها من الأساليب العصرية في مجال الممارسة السياسية الحديثة، ونتج عن ذلك هيمنة الممارسة الطائفية مما أعاق دخول السياسة إلى عالم الحداثة، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن مجافاة الحداثة في ممارستنا السياسية قد أخرتنا وأبقتنا في الدائرة العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون: الأوطان الخالية من العصبيان يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وادعاً لقلة الهرج والانتقاض [٤٥].

ثالثاً: المعوقات الحزبية:

إن الفكرة الحزبية تعد من بين الأفكار السياسية الحديثة النشأة، ومع ذلك فقد عرفت رواجاً كبيراً منذ منتصف القرن التاسع عشر في الدول الغربية، أما عالمنا العربي فلم يعرف الظاهرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتستثنى مصر من ذلك [٤٦].

وعلى الرغم من أن العراق من الدول العربية التي شهدت قيام أحزاب سياسية في مرحلة الاستعمار البريطاني التي تنادي بالاستقلال السياسي، إلا أن المسيرة الحزبية توقفت مع قيام الدولة المستقلة لتأخذ منعرجاً جديداً تتخلى من خلاله عن مبدأ التعددية في مرحلة أولى عام (١٩٢١) المرحلة الملكية والنيابية، ثم تكريس فكرة الحزب الواحد في المرحلة الثانية، ثم لتبدأ المرحلة الحالية التي شهدت ما بعد عام ٢٠٠٣ العودة إلى الحزبية غير المقيدة.

فهذه المراحل الثلاث تركت بصماتها على الحياة الحزبية في العراق، والتي تثير انتباهنا من خلال استعراض العمل الحزبي في العراق، نظراً لصلته بالموضوع الذي نحن بصدد معالجته، هو أن الظاهرة الحزبية ظلت غريبة على مجتمعنا، ولم تستطع أن تقنع المجتمع بتبنيها، وظل الحزب نخبوياً في بداياته الأولى، ثم سلطوياً ومشوهاً في المراحل التالية.

أما السلطوية فهي سمة بارزة في الأحزاب بداية تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ وما تلاها بعد عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٢، ومن عام ١٩٦٨ واستمر حتى التسعينات. وتبدو مظاهر التشوه، وعدم الوضوح ظاهرة تطبع بقية الأحزاب التي تلت قيام الجمهورية الثالثة في الدولة العراقية.

أما طبيعة المرحلة الجديدة في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/١٩ الذي كرس الأحزاب السياسية في العراق (النخبوية، والسلطوية، والتشوه) يجد الممارس للسياسة صعوبة كبيرة في تمرير خطابه داخل الإطار الحزبي، نظراً لعدم توافر ضمانات تكفل وصول هذا الخطاب إلى القاعدة العريضة للمجتمع العراقي، التي تعد خارج الإطار الحزبي حتى الآن.

وبحسب اعتقادي فإن الأحزاب العراقية بمختلف اتجاهاتها، وبكل أعدادها وكثرتها تفتقر لان تكون أحزاباً حقيقية، لان الحزب الحقيقي يجب أن تتوافر فيه عناصر التنظيم، والبرمجة، والتفاعل مع

الجماهير، لذا فإن الناس في اتجاه، والأحزاب في اتجاه آخر، وهو ما يعكس بصدق تدني مستوى تفاعل المواطن مع الحياة الحزبية. إذ ينقص الأحزاب عندنا الكثير من الخصائص الحزبية فهي لم تتمكن من إنجاح المسلسل الديمقراطي، ولم تطور التجربة البرلمانية، ولم تسهم في التعديل الدستوري بالشكل الذي ينسجم مع تطلعات القوى الوطنية، وكان اغلبها مجرد امتداد للحكومة (أحزاب الأغلبية الرئاسية) تردد شعاراتها، وتعلق على برامجها من خلال شروح لا تمس جوهر المتن، أما البعض الآخر (أحزاب المعارضة) فقد اكتفت بموقف الرفض، معتبرة أن التغيير لا يمكن أن يحصل إلا إذا تنحى الحاكمون عن سدة الحكم مرددين أن لغياب الإطار النظري العراقي للقضايا المحلية أثرا في العلاقة بين الأحزاب والديمقراطية، بحيث خلت تلك الأحزاب منها ومن مزايا الثقافة والمصارحة والاعتراف بالأخطاء والمحاسبة والمرونة، ولا تزال بعض الأسئلة معلقة لم تجد الجواب الشافي، على الرغم مما يترتب على ذلك من فهم أدق للمعوقات المشار إليها. وها هنا يتبادر لنا سؤالان: ما أسباب عجز الأحزاب العراقية عن خلق مجال سياسي حقيقي يتجاوز الديماغوجية السياسة، ويعلو على الفئوية والإقليمية؟ ولماذا لم تتبلور أحزاب حقيقية؟

وعلى الرغم من أن الإجابة تتطلب مقارنة أكثر شمولية، إلا انه يمكن تحديد سببين فاعلين في هذا الشأن:

١- الغموض الأيديولوجي: ويتمثل في ظاهرة التستر على المبادئ والأهداف السياسية التي قد يضر إعلانها بالقاعدة الحزبية الحركية ضرراً بليغاً، وتكالب القوى السياسية على قاعدة جماهيرية ذات تعلق بشعارات معينة، ما يفقد الخطاب السياسي عمقه وتميزه لدرجة يبدو معها وكأن الأطراف جميعها تقول نفس الشيء.

٢- الفقر النظري: ضعف التكوين العلمي للنخب المسيرة للتشكيلات السياسية، الأمر الذي انعكس على البرامج والطروحات، بحيث أضحت فقيرة من الناحية النظرية، لا ترفدها قراءات معمقة في الفكر السياسي الأكاديمي، ولا في التراكم الحاصل في العلوم الاجتماعية[٤٧]، وهو ما أدى إلى ضمور الشأن الثقافي في النشاط الحزبي العراقي، ومنع الحوار الجاد بين مختلف الفرق لغياب مرجعية معرفية نظرية موحدة يستند الحوار إليها. نرى انه من دون الخطاب السياسي الواضح عبر الصحافة الحزبية النشطة والانفتاح على تجارب الفكر المعاصر، سيقدم الخطاب السياسي الجاد ولن تقوم أحزاب حقيقية، وبالتالي لن يكون الطريق سالكاً نحو الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات. واعتقد أن المعوقات التي تعرضنا لها تشكل أهم تهديد يواجه الممارسة السياسية في بلادنا، وتعرقل عملية التحديث السياسي في العراق.

٤- معوقات العدوان والاحتلال الأمريكي:

إن الاحتلال الأمريكي للعراق، وما رافقه من فوضى أمنية وفراغ سياسي، وتهميش لمؤسسات الدولة، وتدخله المستمر في شؤون الحكم يساعد على عدم تطوير سياسة الدولة العراقية وتحديثها لصالح الشعب، وإنما خضوعها لرغبات المحتل ومصالحه، مما أدى إلى ظهور ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد التي تعد من أهم وأكثر المشكلات خطورة في الوقت الراهن، لما لها من تأثيرات سلبية كثيرة في أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذ أن لها تأثيرات في الوحدة الوطنية والاندماج وعلى جهود استكمال بناء الدولة، كما أن لها صلات سببية متبادلة مع جهود التحديث، وتكمن خطورة هذه الظاهرة أيضاً، حينما نجد المؤسسات السياسية الحديثة العهد تحت سيطرة وتوجيه " العناصر قليلة الخبرة والتجربة " مما يؤدي إلى تلكؤها وفشلها بالتالي.

ان مسألة عدم الاستقرار السياسي في ظل الاحتلال بدأت تأخذ أبعاداً وأشكالاً متعددة منها محاولة البعض سحب البلاد إلى حرب أهلية والى الصراعات الحزبية والدينية والطائفية، وأحيانا دفع البعض إلى حركات التمرد والانفصال، وهكذا تبدو ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكأنها من حقائق الحياة اليومية في العراق، وبالإمكان وضع أدلة كثيرة عن أمثلة عدم الاستقرار السياسي وأشكاله، التي تعكس في حقيقتها حالة عدم الاستقرار في المؤسسات السياسية والدستورية، كما تعكس ضعف دور المؤسسات الشرعية وعجزها، مما أفسحت المجال، أمام فساد بعض النخب الحاكمة أو تبعيتها، فضلاً عن افتقارها للشرعية السياسية المستندة إلى القبول الشعبي وتأييده، مما يعزز احتمالات انهيار الاستقرار الظاهري لهذه السلطة بفعل تزايد العنف الشعبي، كل ذلك يؤدي إلى تأخير عملية التحديث السياسي في العراق.

فضلاً عن ذلك عدم توافر رؤية سياسية إستراتيجية على مستوى البلد، وكذلك تعارض عملية التحديث مع الأهداف الإقليمية للقوى المؤثرة في الساحة العراقية، مما دفع إلى عدم وجود قيادات سياسية تحظى بثقة الشعب وبالتالي أدت إلى ضعف السلطة وهشاشتها، إن هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى تأخير عملية التحديث السياسي في العراق، فضلاً عن أن هناك عوامل أخرى متفرقة تتعلق بشتى ظروف المجتمع العراقي منها ما يتعلق بدرجة الوعي السياسي، ونسبة المشاركة السياسية، ومنها ما يتعلق بفهم البعض لمفاهيم الديمقراطية والمواطنة وغيرها من المفاهيم العصرية التي تؤدي إلى الاندماج بين مؤسسات ومنظمات وهيئات المجتمع مع الدولة فضلاً عن الجهل والأمية والتخلف

الاجتماعي بين أفراد المجتمع. كل هذه معوقات تؤدي إلى تأخير عملية التحديث في المجتمع وعدم تفهمه.

المبحث الرابع

معالجات التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر

إن السياسة علم يُعنى بتدبير شؤون المجتمع على نطاق واسع، وقد عَدّ (سبيرو) السياسة بأنها العملية التي من خلالها يعالج المجتمع مشكلاته، أي كل صور النشاط السياسي الفردي والجماعي على حد سواء. إذ أن هذا النشاط اجتماعي من حيث موقعه، وإنساني من حيث أطرافه، لذلك فهو يتأثر بمجتمع الإنسان، وهذا التأثر وما قد يقترن به من تغيير خير دليل على كون هذا النشاط يرتبط بالواقع [٤٨].

وعليه نرى أن معالجة التحديث السياسي في مجتمعنا العراقي لابد أن يمر ببعض المسارات أو المعالجات الرئيسة الآتية:-

١- مراجعة دستورية جادة، إذ أن الغاية من أي تغيير جديد للدستور هي إقرار توازن جديدة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءاً بالتوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لخلق شروط الاستقرار والنمو اللازمين، لمواجهة التحديات المصيرية التي يواجهها العراق وهو تلج الألفية الثالثة، وليست الغاية هي مجرد تغيير فصول بغيرها تختلف في الصياغة وتتجانس في الأهداف.

لقد تبنت الدساتير العراقية مبدأ فصل السلطات، لكن تطبيق هذا المبدأ لم يتم، ومن أخطر تجليات ذلك كون القضاء ظل خاضعاً لتوجيهات السلطة التنفيذية التي تتمتع بصلاحيات واسعة، تبدأ برئاسة المجلس الأعلى للقضاء، وبما يعني ذلك من تحكم في قضايا المكافأة والعقوبة والضبط والتحقيق وحفظ القضايا وتنفيذ الأحكام.

إن المصلحة العليا للوطن والمواطنين تقتضي أن يتم إقرار التغييرات الدستورية في جو من التوافق الوطني والحوار الجدي والشفافية، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي قيام حوار وطني واسع وعلني، قبيل أن تعرض التعديلات الدستورية على الاستفتاء، حوار في أحسن الظروف بغية تحقيق أوسع اتفاق حول مبادئ الدستور وفصوله التي يجب أن تعكس في صياغتها لمقاصدها رغبات الشعب العراقي، حتى لا يكون الاستفتاء مجرد مناسبة لإبراز الخلافات والانقسامات، إن نقطة الانطلاق في هذه التغييرات الدستورية تبدأ من تغيير النظام الانتخابي، بوصفه الأداة الأولية والوحيدة تعكس إرادة الناخبين الحرة، بشكل ديمقراطي شفاف ومن دون تدخل خارجي، وتلاعب من طرف السلطة، أو من ذوي النفوذ خارج العلاقات الديمقراطية والوطنية [٤٩].

٢- يرى كثير من المختصين في مجال السياسة والمثقفين في العراق أن: دمقرطة الحياة السياسية جذرت ظاهرة القبلية والطائفية والمذهبية والقومية... الخ في الحياة السياسية، ولتجاوز هذه الظاهرة لابد من معالجتها عن طريق مسألتين: أحداهما يطالب الدولة القيام بها والثانية تخص الأفراد، فأما الدولة فعليها أن ترفع من المستوى المؤسسي والقانوني، وتشجيع التنمية الحضرية وتنمية البنى الأساسية، ويطالب أفراد المجتمع وبخاصة الطبقة الوسطى بإلغاء الممارسة القبلية لصالح النشاط الجمهوري والحزبي... والخ.

هذه المعالجة وعلى الرغم من بساطتها تشكل إسهاماً جاداً في معالجة ظاهرة الممارسة الطائفية المستفحلة، وهي تمثل خروجاً عن عادة الصمت التي يواجه بها المثقف العراقي مسألة القبلية والقومية والطائفية، فهي من الأمور التي لا يجوز السكوت عنها حتى يمكن معالجة الوضع الراهن في العراق بشفافية وصراحة.

٣- إعادة النظر في الأساليب التي تمارس بها السياسة، وذلك عن طريق خلق ثقافة سياسية ملائمة تعطي نفساً جديداً للديمقراطية يمكنها من الاستمرارية والثقافة التي تقترح هي ثقافة الحوار ونبذ الاستلاب الفكري والتنظيمي الذي يطبع العديد من خطاباتنا السياسية المتداولة، هذا إضافة إلى تطوير علاقاتنا الاجتماعية حتى نصل إلى مستوى يمكننا من الفهم الجيد للثنائية التي تتنازع خطاباتنا السياسية، وهي الثنائية المتمثلة في الأيديولوجيتين القبلية والسياسية، والعمل على تغليب كل ما هو سياسي على كل ما هو قبلي، حتى نسمو بالممارسة السياسية إلى مستوى من الموضوعية تسمح إضفاء هذه الصفة عليها.

إن الممارسة السياسية يجب أن تتم بصورة حكيمة تراعي المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وتنبذ الشرعية التقليدية التي سادت في الممارسة السياسية عندنا، والقائمة على أسس تستند مرجعيتها من مصادر عتيقة مثل القبيلة والعشائرية والطائفية والجهوية... الخ [٥٠].

٤- كذلك لابد من إثبات مسلمة لا يمكن تجاوزها في عالم الديمقراطية المعاصرة، وهي المسلمة المتمثلة بضرورة توسيع مفهوم المشاركة السياسية ليشمل جميع الأطراف السياسية بمختلف فعالياتها. وفي هذا الإطار يمكن القول بأنه يتم تفعيل قانون الأحزاب السياسية، بحيث يراعي المبدأ التعددي ولا يتم إقصاء بعض الأطراف السياسية لذا تكون المطالبة بتعديل هذا القانون أمراً مشروعاً حتى يتأتى لكل الذين يملكون برنامجاً واضحاً من المساهمة في الحياة الحزبية التي يقر الدستور مبدأ تعدديتها.

إن المبدأ الذي يتبناه قانون الأحزاب عندنا والقائم على تهميش بعض الأطراف السياسية، وتجسيد جزء منها بالجزء الآخر، يعد من وجهة نظرنا خطأ سياسياً ومشروعاً غير أخلاقياً، ويتنافى مع الديمقراطية الصحيحة القائمة على حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر[٥١].

٥- إعطاء الجميع أملاً في إمكانية التغيير السلمي للعلاقات الاجتماعية فطالما أن السلطة تأتي عن طريق الانتخاب الحر، وطالما أن مختلف التيارات لها الحق في التعبير عن نفسها والمشاركة، فان الأبواب تصبح مفتوحة أمام الجميع لكسب ثقة الناس وإحداث التغيير من خلال التأثير في أصواتهم والاحتكام إلى صناديق الانتخاب في نهاية المطاف. فإذا أتيح ذلك لمختلف التيارات والقوى السياسية، فمن الطبيعي أن تتراجع أفكار التغيير بالعنف، لأنها حين تسمح بالتعددية لكل أصحاب الأفكار والمشاريع السياسية من خلال قنوات شرعية وعلنية تتيح لهؤلاء أن يحملوا خطاباتهم إلى الناس، ومن ثم لا يبقى هناك مبرر لإنشاء تنظيمات سرية بها تبدأ حلقات العنف، لذلك نلحظ انه كلما اتسع نطاق المشاركة المشروعة تقلصت مساحة العنف والعمل السري [٥٢].

٦- ضرورة الرقابة على أداء السلطات التنفيذية التي تتحقق في ظل الديمقراطية، تشكل ضماناً أساسياً لحسن أداء العمل الحكومي ونزاهته، الأمر الذي يحقق ظروفاً أفضل لتنفيذ مشروعات التنمية، ومن ثم توفير الأمل لدى الناس في إمكانية تغيير أحوالهم المعيشية. وقد علمتنا دروس التاريخ العربي المعاصر أن شيوع الفساد من العوامل التي تثبت اليأس عند الناس، وترفع درجة السخط بينهم، ومن الباحثين من يقر أنه ثمة علاقة وثيقة بين الفساد والعنف [٥٣].

٧- الديمقراطية تحول الناس من معزولين وساخطين إلى مشاركين، فحين تشعر الجماهير بأنها شريكة في القرار وقادرة على المحاسبة، في المجالس الشعبية المحلية البلدية أو المجالس النيابية، فان موقفها من السلطة والإدارة يختلف حتماً. ولا تصبح النغمة هي الحاكمة لتلك العلامة، وإنما تحل محلها المسؤولية، وهي قيمة طاردة لاحتمالات العنف، وهي أيضاً تدرب الناس على التسامح والتعايش وتداول السلطة، فكلما تكرست تلك القيم واتسع نطاقها تراجع شبح العنف وجفت ينابيعه[٥٤].

ومن اجل ضمان توفير آليات نجاح أي تحديث سياسي حقيقي لابد من قيام السلطة السياسية على أسس تمثيلية انتخابية حرة تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، تضمن السلطة بطرق سلمية دستورية، وتصون حقوق الإنسان، وتوفر الشروط اللازمة كي يفكر الفرد بحرية ويمارس قناعاته الفكرية بحرية عبر انتمائه إلى أي حزب أو منظمة اجتماعية، وتوفر أيضا الفرص المتساوية أمامه ليشغل حسب كفاءاته وقدراته الموقع الذي يستحقه في مؤسسات السلطة

والمجتمع المدني. ومن اجل كل ذلك، فان الشرعية الانتخابية هي أساس التداول السلمي للسلطة، ومن ضمانات ذلك الالتزام بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية [٥٥].

٨- استقلالية القضاء والالتزام بعدم الانتماء الحزبي لشاغلي وظائفه، وكذلك استقلالية المؤسسات العسكرية والأمنية، بوصفها مؤسسات وطنية خاضعة لمصالح المجتمع المدني، وليست مؤسسات عقائدية حزبية محدودة الولاء، مما يرسخ ولاءها للوطن، ويجعلها قادرة على الدفاع عن استقلاليته وسيادته وعن الشرعية الدستورية، وعدم المساس باستقلالية الوظيفة العامة، وحظر تسخيرها لأي غرض شخصي أو حزبي، ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة حين يجري الالتزام بمبدأ مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين عند التعيين أو الترقية أو التأهيل للوظائف العامة، وذلك بعدم إخضاعها لأية اعتبارات ضيقة، تفادياً لاستخدام المحسوبية، أو إحلال أهل الثقة والولاء محل أهل الكفاءة والخبرة في وظائف الخدمة العامة. وكذلك الامتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات صراع سياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، بما يعطل دورها أو يصرفها عن مهامها الأساسية في الدفاع عن المصالح المهنية والنقابية والاجتماعية والقومية لأعضائها [٥٦].

٩-أهمية حرية الصحافة والإعلام، بما يساعد على خدمة المجتمع، وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته، وحماية حقوق الصحفيين والمبدعين، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة حرية الصحافة ومسؤولياتها تجاه المجتمع، وخاصة حق الحصول على المعلومات والاحتفاظ بسرية مصادرها، وحق الامتناع عن الكتابة بما لا يرضي الضمير المهني والالتزام الفكري، وهذا ما يكفل حق المواطنين بحرية المعرفة والفكر والصحافة، والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات لضمان الإعراب عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية. وفي سياق كل ذلك تعد الحريات العامة، بما فيها التعددية السياسية والفكرية والثقافية، القائمة على الشرعية الدستورية ركناً أساسياً من أركان أي تحديث سياسي ومجتمعي، إذ يمارس الناس نشاطهم بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق مصالحهم من خلال منظماتهم، عبر تداول السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة [٥٧].

١٠- اعتماد ثقافة الحوار انتصاراً لفكرة، أو دفاعاً عن موقف، وحماية المصلحة خاصة أو عامة. وفي سياق ذلك ينبغي الحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف، فقد تسيء الحدة المفرطة في الجدل السياسي بين المواقف المتعارضة إلى القضية

موضوع الحوار، إذا لم تعرف الأطراف المتجادلة كيف ومتى تترك للممارسة هامشاً يسمح باختيار مختلف الآراء والأطروحات، وتمييز الصائب منها عن الخاطئ[٥٨].

مع ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل، والتعرف على العوامل المؤثرة في سير تطوره. إذ أن الواقعية، العقلانية تقتضيان تقديراً دقيقاً للإمكانات الفعلية للذات التي تتوخي الفعل والتغيير في وضع سياسي ما، ذلك أن تضخيم تلك الإمكانيات يترتب عليه رسم خطط وبرامج للممارسة مكلفة مادياً وفاشلة علمياً، وفي ذلك هدر للطاقات في معارك مجانية، أو غير متكافئة قد تنتهي إلى كارثة محققة لان التعددية السياسية توجب الالتزام بعدم استخدام العنف أو الدعوة إليه أو التهديدية في العمل السياسي، كما توجب عدم القيام بأية محاولة للوصول إلى السلطة بغير الوسائل الديمقراطية، سواء عن طريق العنف الفردي أو الجماعي أو الانقلابات العسكرية بهدف اغتصاب السلطة وانتهاك الشرعية الدستورية، ولضمان ذلك يجب التعهد بممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، من خلال علنية نشاطها وعقد مؤتمراتها الدورية وانتخاب هيئاتها القيادية، وذلك إيمانا منها أن من لا يمارس الديمقراطية في نشاطه الداخلي لا يمكن أن يمارسها في علاقاته مع غيره في المجتمع على اعتبار ساحة الفصل السياسي مفتوحة على الدوام أمام قوى ومجموعات ذات تصورات فكرية، ومشارب سياسية متباينة، سواء تم وصفها ضمن صنف الحلفاء والمنافسين أم الخصوم من جهة، ووصف التحول والتغيير من جهة أخرى قانوناً راسخاً في كل واقع سياسي، الأمر الذي يفرض على الممارس السياسي اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي تمكنه من القدرة على التكيف مع معطيات الواقع المتحول [٥٩].

١١- الاستعداد الواضح لتمكين الأجيال الشابة من تحمل مسؤولية قيادة العمل السياسي بوصف ذلك شرطاً أساسياً من شروط تجديد شباب الوطن، لقد اظهر التضامن الشعبي مع الكفاح المسلح للشعب العراقي، انه لا يزال بحاجة أساسية، خاصة حين تم التعبير عن اليأس والإحباط في بعض الحالات بإيذاء الممتلكات العامة والخاصة، ليتبنى مشاريع جديدة تقوم على أساس التحديث السياسي، متحررة من أخطاء المشاريع السابقة ومن ثغراتها ومن أوهامها، والى قيادات جديدة، تمتلك الأهلية والكفاءة وعمق التفكير والحس الواقعي، وتمتلك القدرة على التخطيط للحاضر والمستقبل[٦٠].

١٢- إيقاف تأثيرات المحتل والقوى الإقليمية عن طريق خروج قوات الاحتلال الأمريكي من العراق وإزالة كل شكل من أشكال التبعية السياسية والاقتصادية للمحتل إذ سوف يساعد ويسهل على ممثلي الشعب إقامة نظام ديمقراطي وطني يمتلك الإرادة الوطنية المعبرة عن طموحات ومصالح الشعب. لان قوى الاحتلال وما رافقها من فوضى أمنية وفراغ سياسي، وتهميش لمؤسسات الدولة كل ذلك كان وراء تأخير عملية التحديث السياسي في العراق وعليه لابد من تشكيل نظام حكم يضع السيادة بيد العراقيين بحيث تكون قادرة على دمج التنظيمات الحزبية المختلفة وفق إطار وطني صحيح يشجع النخب السياسية على تجاوز انتماءاتهم المذهبية والطائفية والقبلية والعقائدية حتى يؤدي إلى الاستقرار السياسي، وبالتالي البدء بمرحلة التنمية الشاملة في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة.

الهوامش والمصادر

١. د. اشرف حسونة، التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٢، ص٥٣-٥٤.

2. New Westers Dictionary of English Language,،New York, 1975, p.215.

٣. الاء عبد الله معروف، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠١، ص٦.

٤. مالكم باديري وجيمس مالكفارلن، الحداثة، ترجمة مؤيد حسن فوزي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦.

٥. روحي البعلبكي، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص١٨٤.

٦. د.متعب مناف السامرائي، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٥، ص١٤-١٥.

٧. جهينة سلطان سيف العيس، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، ط١، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ١٩٧٩، ص٥١.

٨. د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي – السياسة والمجتمع في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب/٣١، ج٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩، ص٦.

٩. د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٢٥.

١٠. د. حسين علوان، التحديث السياسي والمشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/٢، ٢٠٠٠، ص١٣٣.

١١. د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٢٨.

12. Samusl p. Huntington, Political order Inclining Societies, New York. Yale University Press, 1968, pp.34-37.

١٣. حمدان رمضان محمد، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤، ص١٤.

١٤. المصدر نفسه، ص١٤.

١٥. المصدر نفسه، ص٥.

١٦. المصدر نفسه، ص١٦.

١٧. د. نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١، ص١٨٤.
١٨. المصدر نفسه، ص١٨٤.
١٩. المصدر نفسه، ص١٨٥.
٢٠. حمدان رمضان محمد، المصدر السابق، ص١٦.
٢١. المصدر نفسه، ص١٧.
٢٢. المصدر نفسه، ص١٧.
٢٣. د. علي الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية، ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٩/١٩٨٠، ص٦٥-٦٦.
٢٤. حمدان رمضان محمد، مصدر سابق، ص١٩.
٢٥. د. نبيل السمالوطي، مصدر سابق، ص١٨٤-١٨٥.
٢٦. حمدان رمضان محمد، مصدر سابق، ص٩٦.
٢٧. المصدر نفسه، ص٩٦.
٢٨. المصدر نفسه، ص٩٦.
٢٩. المصدر نفسه، ص٩٧.
٣٠. المصدر نفسه، ص٨٨.
٣١. إبراهيم شبلي، السياسة في اللغة والعلم، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٠، ص٨.
٣٢. د. بطرس بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥٨٢.
٣٣. د. رعد الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات التاريخية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨، ص٧.
٣٤. موريس ديغرجيه، الأحزاب السياسية، ط٢، دار الهنا للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص١٤٥.
٣٥. د. رعد الجدة، مصدر سابق، ص٩٧.
٣٦. المصدر نفسه، ص١٢٩-١٣٠.

٣٧. علي خليفة الكواري، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد/ ٢٦٧، ٢٠٠١، ص٧.
٣٨. المصدر نفسه، ص٧.
٣٩. محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذور العطل العميق، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٨، ص١٧٦.
٤٠. ليندا لاين، تأثير النزعة لقبلية على السلوك الانتخابي في الأردن، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العددان/١٥-١٦، ١٩٩٣، ص١٠.
٤١. علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٨٤.
٤٢. د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، ذكر دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٣٨.
٤٣. المصدر نفسه، ص٢٣٩.
٤٤. المصدر نفسه، ص٢٣٩.
٤٥. أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤، ص٢١٥-٢١٦.
٤٦. د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر اسبق، ص٢٤١-٢٤٢.
٤٧. وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، لقاهرة، ١٩٩٣، ص١٠.
٤٨. عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٧.
٤٩. د. محمد الأمين، مصدر سابق، ص٢٣٣.
٥٠. المصدر نفسه، ص٢٤٤.
٥١. المصدر نفسه، ص٢٤٥.
٥٢. د. عبد الله تركماني، العرب والحاجة إلى التحديث السياسي، تونس، ٢٠٠٣، ص١.
٥٣. المصدر نفسه، ص١.
٥٤. المصدر نفسه، ص١.

٥٥. المصدر نفسه، ص٢.

٥٦. المصدر نفسه، ص٢.

٥٧. المصدر نفسه، ص٢.

٥٨. المصدر نفسه، ص٣.

٥٩. المصدر نفسه، ص٣.

٦٠. المصدر نفسه، ص٣.

Obstacles to political modernization in contemporary Iraqi society: An analytical study in political sociology

Dr. Hamdan Ramadan Mohamed M. Muhammad Saeed Hussain

Abstract:

The study of political modernization has received the attention of sociologists, especially in the last decades of the twentieth century, due to the nature of the rapid transformation and change that occurred in the social structures of human societies. And represented in "scientific progress, technological development, development, and modernization", which made it an important social phenomenon that needs to be studied and addressed, in order to know its nature, goals and functions that it performs in modern society.

Therefore, political modernization is an urgent need for the conditions and conditions of Iraqi society, and from this side, the modernization policy should not be seen through the circumstantial situation and its starting points, but rather it should be adopted as a strategy to build a modern modern state.